اقتصاد

مشاريع مغربية تنعش شركات الحديد

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يرتقب أن تفضي الاستثمارات في البناء والبنيات التحتية، إلى ضخ حركة جديدة في قطاع الصلب والحديد المغربي الذي يتوفر على طاقات إنتاجية تتجاوز الطلب الحالي في السوق المحلي. وبعثت البرامج التي أعلنت عنها الحكومة برسائل منعشة لمعنويات الفاعلين في القطاع، حيث ينتظر أن يعرف قطاع العقارات نموا ملحوظا، بالنظر للدعم المالي الذي وعدت به الدولة اعتبارا من العام الحالي الأسر الفقيرة والمتوسطة الراغبة في شراء سكن.

وأطلق المغرب في العام الحالي برنامجا يقضي بتوفير دعم مالي بـ10 آلاف دولار للراغبين من المغاربة المقيمين أو المغتربين في اقتناء سكن يقل أو يعادل ثمنه 30 ألف دولار مع احتساب الرسوم، و7 آلاف دولار بهدف اقتناء سكن يفوق سعره أو يعادل 70 ألف دولار مع احتساب الرسوم.

غير أن ذلك ليس التدبير الوحيد الذي يراقبه الفاعلون في القطاع، بل اعتادوا على التوقف عند النوايا الحكومية في مجال الاستثمار العمومي سواء عبر الوزارات أو الشركات المملوكة للدولة. ويرنو المستثمرون إلى أن يكون لهم نصيب في الصفقات العمومية المرتبطة بمشاريع التجهيز والماء، والتي يرتقب أن تصل إلى 6,4 مليارات دولار في العام الحالي، حيث تتوزع بين السدود والطرق السيارة والموانئ والتجهيزات العمومية. ويستحضر أولئك المستثمرون كذلك المشاريع التي ستطلقها الدولة والمندرجة ضمن الاستعدادات لتنظيم كأس أفريقيا لكرة القدم في العام المقبل، وكأس العالم في 2030 بمعية إسبانيا والبرتغال.

وتشير تقديرات المركز المغربي للظرفية في دراسة له، إلى أن قيمة المشاريع من أجل تنظيم كأس العالم لكرة القدم وبناء وتجديد الملاعب، وتطوير مراكز التداريب وتحسين البنيات التحتية الرياضة ستقتضي استثمارات تتراوح بين 5 و6 مليارات دولار. ولا تغفل تلك الشركات عن خطة إعادة الإعمار التي قدرت قيمتها بحوالي 12 مليار دولار، وهي خطة يراد منها إعادة الإعمار وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق المتضررة من الزلزال الذي ضرب المملكة. وتراهن الشركات الخاصة كثيرا على الصفقات التي توفرها الدولة، حيث إن الاستثمارات التي تتيحها الوزارات والجماعات المحلية وشركات الدول، تمثل حوالي الثلثين ضمن مجمل الاستثمارات المنجزة بالمغرب.

ويتجلى أن شركة «سوناسيد» الرائدة في قطاع الصلب والحديد تستحضر تلك الخطط الحكومية عندما، ترقبت مديرتها التجارية آسية البركة في مؤتمر صحافي بالدار البيضاء، مساء أول من أمس، أن ينمو سوق الصلب والحديد بنسبة 3 في المائة. وتوضح أنه يمكن تعدي ذلك المستوى على مدى الخمسة أعوام المقبلة، وهو ما يؤكده المدير العام للشركة إسماعيل أقلعي، الذي يشدد على أن الشركة ترنو إلى أن يكون لها نصيب في تنفيذ المشاريع التي ستنخرط فيها الدولة على مدى السنوات المقبلة.

(فيو تشر بابليشنغ/ Getty)

نمو الصناعة الصينية

نمت أرباح الشركات العاملة في القطاع الصناعي الصيني خلال أول شهرين من العام الجديد بعد تراجعها في 2023، في دلالة على تحسّن وتيرة تعافي ثاني أكبر اقتصادات العالم رغم استمرار تعثر القطاع العقاري. وكشفت بيانات مكتب الإحصاءات الوطني التي صدرت الأربعاء، نمو أرباح الشركات الصناعية في الصين بنسبة 10,2 في % على أساس سنوي خلال شهري يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط، وذلك بعد انخفاضها بنسبة 2,3 % على مدار عام 2023 بأكمله. وأوضحت البيانات أن أرباح الشركات الصناعية المملوكة للدولة ارتفعت بنسبة 0,5 % خلال الفترة نفسها، في حين زادت أرباح الشركات الأجنبية 31,2 في المائة، فضلاً عن نمو أرباح الشركات الخاصة 12,7 %.

أسماء في الأخبار

نغوزي أوكونجو إيويالا، رئيسة منظمة التجارة العالمية، توقعت بدء فرض رسوم على المنتجات الرقمية مثل التنزيلات البرمجية، بما يؤثر على المستهلكين والأعمال التجارية في 2026. وقالت لصحيفة «فايانشال تايمز» إن بعض الحكومات سترفض تمديد الإعفاء البالغة مدته 30 عامًا عندما ينتهي خلال عامين، موضحة أن المزيد من التمديد يتطلب موافقة كافة أعضائها بالإجماع.

دانيال إرفير، الرئيس التنفيذي لسلسلة إتش اند إم السويدية، أعلن عن ارباح تشغيلية للربع الاول فاقت التوقعات بفضل انخفاض أقل من المتوقع في المبيعات. وبلغت الأرباح التشغيلية للمجموعة السويدية 2,08 مليار كرونة (196 مليون دولار) مقارنة مع 725 مليونا عن الفترة ذاتها من العام السابق وبفارق كبير عن 1,43 مليار التي توقعها المحللون في استطلاع أجرته مجموعة بورصة لندن.

شي جين بينغ، الرئيس الصيني، التقى الأربعاء في بكين رؤساء شركات اميركية في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى جذب المستثمرين الأجانب وطمأنتهم بشأن اقتصادها الذي يشهد تباطؤاً. ويأتي هذا الاجتماع، وفقاً لوكالة فرانس برس، غداة اختتام منتدى اقتصادي كبير في بكين حضره عدد من كبار قادة الأعمال الأجانب، بمن فيهم الرئيس التنفيذي لشركة آبل، تيم كوك. والصين التي تواجه تباطؤاً اقتصادياً وتوترات جيوسياسية، تسعى إلى طمأنة المستثمرين الأجانب بشأن آفاق النمو في البلاد.

الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، أطلقتا قوة عمل جديدة تهدف إلى منع كوريا الشمالية من شراء النفط بشكل غير قانوني. وقالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية في بيان إن الجانبين اعربا عن قلقهما ازاء احتمال قيام روسيا بتوفير النفط المكرر لكوريا الشمالية، وناقشا سبل تعليف التعاون غير القانوني بين موسكو وبيونغ يانغ.

عوائد قياسية لشركات الطيران الروسية رغم العقوبات

موسكو ـ **رامي القليوبي**

لم تمنع العقوبات الغربية المفروضة على قطاع الطيران الروسي شركات الطيران الروسية من زيادة عوائدها بنسبة الثلث تقريبا خلال العام الماضي، محطمة الرقم القياسي حتى لما قبل جائحة كورونا، وفق تقديرات صادرة عن وكالة «أكرا» الروسية للتصنيف الائتماني وأوردتها صحيفة «كوميرسانت» في عددها الصادر الأربعاء.

وارتفع مجموع عوائد شركات الطيران الروسية بنسبة 31 في المائة في عام 2023 إلى 1,37 تريليون روبل (حوالي 15 مليار دولار)، وهو أعلى مستوى على الإطلاق تجاوز معدل عام 2019، وفق التقرير التحليلي الصادر عن «أكرا». إلا أن هذا المستوى قريب من معدل عامي 2014 و2015 في حال احتساب نسبة التضخم. أما حركة الركاب التي بلغت 105 ملايين راكب، فهي قريبة من معدلات عام 2017.

والعاملان الرئيسيان اللذان ساهما في زيادة عوائد شركات الطيران الروسية، هما ارتفاع أسعار التذاكر وزيادة المسافة المتوسطة للرحلات بنسبة 20 في المائة خلال آخر خمس سنوات.

ويعتبر محللون أن إمكانيات شركات الطيران في مجال رفع الأسعار قد استنفدت وستتقلص عام 2024، بينما ستستمر النفقات في ازدياد. ومع ذلك، يرى آخرون أنه لا يزال هناك مجال للاستمرار في ارتفاع أسعار تذاكر السفر دون أن يؤدي ذلك إلى تراجع هام لحركة الركاب. وخلال عقد مضى، رصد المحللون فترتين لارتفاع حاد للأسعار؛ أولاهما في عامي 2015 و2016 وثانيتهما في العام 2021.

والعامل الآخر لارتفاع عوائد شركات الطيران هو زيادة متوسط مسافة الرحلات من 1,85 ألف كيلومتر عام 2019 إلى 2,2 ألف عام 2023.

ويعود ذلك إلى تطور السياحة الداخلية التي حلت جزئيا محل الرحلات إلى الخارج، وكذلك إطالة مسافة الرحلات الجوية إلى المطارات التي لا تزال تعمل في جنوب روسيا، في ظل اضطرار الطائرات لتجنب المناطق غير الآمنة في ظروف استمرار الحرب في أوكرانيا ودخولها عامها الثالث. ومن اللافت أن شركات الطيران الروسية سجلت زيادة في العوائد رغم العقوبات الغربية المفروضة على قطاع الطيران المدني الروسي وإغلاق المجال الجوي الأوروبي أمام الطائرات الروسية ومنع هبوطها بالمطارات الروسية، واستمرار إغلاق عدد من المطارات جنوب روسيا بسبب قربها من مناطق القتال.

زيادة الأسعار في مصر والنفاق الحكومي

مصطفى عبد السلام

المثل المصري الشعبي الشهير يقول «أسمع كلامك أصدقك.. أشوف أمورك أستعجب»، وهو مثل يرقى إلى الحكمة التي تلقى رواجاً بين المصريين، حيث تسلط الضوء على أمراض اجتماعية خطيرة، منها النفاق والخداع والكذب والمراوغة.

هذا المثل وغيره ينطبق حرفياً على ما تفعله الحكومة المصرية هذه الأيام، فهي تملأ الدنيا تصريحات عن الخطوات التي تقوم بها لخفض الأسعار وتوفير السلع للملايين من محدودي الدخل بأسعار مقبولة، وتتحدث بإسهاب عن اجتماعات مكوكية مع التجار، بهدف الاتفاق على خفض الأسعار، وقرارات تستهدف كبح التضخم وموجة الغلاء التي يعاني منها أغلب المصريين منذ شهور. ووصل الأمر إلى حد خروج رئيس الوزراء مصطفى مدبولي بتصريح لافت يعلن فيه عن مصادرة حكومته سلعاً وبضائع بقيمة 1,7 مليار دولار في الموانئ رفض أصحابها استلامها، وتردد المستوردون في سحبها في انتظار انخفاض قيمة الدولار لتحقيق مكاسب أعلى، مما دفع الحكومة لاتخاذ إجراءات لمصادرتها، وإعادة تطبيق القوانين بشأن البضائع المهملة والراكدة، حسب قوله. هذا عن التصريحات الرسمية، لكن الواقع يقول عكس ذلك، وأن الحكومة هي المحرك الرئيسي لموجة الغلاء وقفزات الأسعار الأخيرة، والأمثلة كثيرة فقد رفعت خلال الشهر الجاري أسعار العديد من السلع والخدمات، مثلاً رفعت سعر الدولار الجمركي من نحو 30,8 جنيهاً إلى 49,56 جنيهاً، وهو ما أحدث قفزة في الأسعار المستوردة، ومنها الغذائية والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية. ورفعت أسعار السولار والبنزين، بنسب تصل إلى 21%، وأسطوانة الغاز من 75 إلى 100 جنيه، بارتفاع 33%، وهو ما أربك الأسواق، وتسبب في حدوث قفزات في أسعار السلع، وتكلفة النقل والمواصلات والشحن، وإيجارات المساكن، وغيرها من تكاليف المعيشة. ورفعت الحكومة العديد من الرسوم، منها رسوم استخراج جواز السفر، ومضاعفة رسوم لوحات السيارات إلى 600 جنيه سنوياً. وقبلها جرت زيادة أسعار شرائح الكهرباء بنسب ما بين 16 و26%، ومياه الشرب بنسبة 40%. ولو كانت الحكومة صادقة في وعودها ما رفعت سعر الوقود والدولار الجمركي وأسعار الخدمات والرسوم وفواتير الكهرباء والمياه والمواصلات، ولأقدمت على خطوات أخرى، منها خفض الضرائب، خاصة القيمة المضافة التي يجري فرضها بنسبة 14% وبشكل غير عادل، مع التركيز على الطبقة الفقيرة والمتوسطة. الخلاصة أنه حتى لو تراجع سعر الدولار مقابل الجنيه، فإن الأسعار غير مرشحة للتراجع، ما لم تتوقف الحكومة عن تطبيق قرارات الزيادة في كلفة المعيشة وأسعار السلع والخدمات.

مال وسياسة

وقود ليبي يؤجج حرب السودان

من المرتقب أن تبدأ السلطات الليبية بالتحقيق في اتهامات حول تهريب اللواء المتقاعد خليفة حفتر وقود ليبيا المدعوم إلى قوات الدعم السريع في السودان

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

في الوقت الذي قفزت فيه فاتورة دعم الوقود في موازنة 2023، يكتشف الليبيون عمليات تهريب للمنتجات النفطية إلى قوات محمد حمدان دقلو (حميدتي) في السودان عبر قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر. ويأتي ذلك بينما تستحوذ فاتورة الوقود على نصف الإيرادات النفطية في ليبيا، كذلك يعاني المواطنون من أزمة وقود خانقة، إذ يقفون في طوابير طويلة أمام المحطات لغرض التزود بالبنزين بسبب نقص الإمدادات. وفي هذا السياق، كشف مسؤولون في قطاع النفط ومصادر أمنية ليبية لـ«العربي الجديد» عن تفاصيل عمليات التهريب والطرق التي تُستخدَم من أجل إيصال الشحنات المتفق عليها للسودان. وقالوا إن عمليات التهريب تحصل عبر منطقة الهلال النفطي، وتُرسل بناقلات إلى منطقة الجوف، ومن ثم تُهرَّب عبر بوابة «عين كازيط» ثم إلى السودان. وأكدت المصادر، التي رفضت ذكر اسمها، أن شحنات الوقود تتسلمها قوات الدعم السريع التي يقودها حميدتي، مؤكدة أن العمليات تسير بشكل متقطع.

وأشارت المصادر إلى أن عمليات نقل البنزين والديزل بدأت منذ شهر مايو/ أيار 2023، وهي مستمرة حتى الآن، موضحة أن تهريب الوقود إلى خارج الحدود ساهم في نقص البنزين والديزل في الأسواق الليبية.

وكشفت المصادر أن قوات تابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر مسؤولة عن إتمام توصيل الكميات المتفق عليها من الوقود إلى الجانب السوداني، إلا أنها لم تحدد الكميات أو المقابل المادي الذي يتحمله الجانب السوداني.

وتربط حفتر علاقة وطيدة بحميدتي الذي أرسل نحو ألف من قواته إلى اللواء المتقاعد، حسب تقرير خبراء الأمم المتحدة لعام 2019، دعماً له بعد أن أرسل أغلب قواته لمهاجمة طرابلس في إبريل/ نيسان 2019.

وبيّن التقرير الأممي أنذاك أن حميدتي أرسل القوة السودانية لحماية بنغازي وتمكين قوات حفتر من الهجوم على طرابلس. ونقل عن عدد من المصادر قولها إن قوات الدعم السريع السودانية تمركزت لاحقاً في منطقة الجفرة جنوبيّ ليبيا، وفق التقرير الأممي.

وكانت صحيفة الغارديان البريطانية قد نقلت عن مسؤولين ليبيين قولهم إن تهريب نفط بلادهم المدعوم إلى قوات الدعم السريع يؤجج الحرب الأهلية الدائرة في السودان. وحسب تقرير للصحيفة يوم 25 مارس/ آذار الجاري، قالت السلطات الليبية إنها ستحقق في مزاعم سوء الإدارة بالجملة في المؤسسة الوطنية للنفط في البلاد. وذكرت الصحيفة أن بعض الأموال قد تذهب أيضاً بشكل غير مباشر إلى مجموعة فاغنر المدعومة من روسيا، والتي أعيدت تسميتها الآن باسم «الفيلق الأفريقي». وفي هذا السياق، أكد شهود عيان لـ«العربي الجديد» تواصل عمليات التهريب طوال الفترات الماضية. وقال يونس الزوي من سكان مدينة الكفرة جنوب شرقيّ ليبيا لـ«العربي الجديد» إن عملية تهريب البنزين والديزل تحصل عبر معبر «عين كازيط» بشكل مستمر، وأحياناً يجري إيقافه وفتحه مجددًا من قوات تابعة لحفتر.

والمعلومة نفسها أكدها المواطن محمد المنصوري، قائلاً إن هناك عمليات تحصل عبر «عين كازيط»، والبعض الآخر ينطلق في مسالك أخرى عبر جبل العوينات.

وأضاف المنصوري: بعد عام 2011 كان التهريب غير منظم، لكن الحال تغير بعد سيطرة القيادة العامة على الجنوب الشرقي بكامله، ومن ضمنه مدينة الكفرة، التي نشأت فيها كتيبة تابعة لها باسم سبل السلام. وأكد المحلل الاقتصادي محمد الشيباني في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن هناك ارتفاعاً في فاتورة المحروقات عبر مقايضة النفط بالوقود خلال عام 2023.

وقال الشيباني إن إجمالي بيع المحروقات في السوق المحلي تناقص العام الحالي مقارنةً بعام 2022، وهذا يدل على أن كميات المحروقات تذهب إلى التهريب. وتقدَّر قيمة الكميات المهربة عبر الحدود بـ30% من فاتورة دعم المحروقات، لكن المحلل النفطي حسن الصديق يؤكد لـ«العربي الجديد» أن معدلات التهريب زادت أكثر من 55%، خصوصاً خلال عامي 2022 و2023. وأوضح الصديق أن استيراد ليبيا من المحروقات زاد خلال عام 2023 بكميات تفوق الاستهلاك المحلي، ذهب جُلّه للتهريب نظراً للسعر المدعوم للسلعة.

وأضاف أن استمرار تهريب المحروقات، وخصوصاً إلى السودان خلال الفترة الأخيرة، سبّب نقصاً في البنزين والديزل في المحطات. وعلى الرغم من أن ليبيا دولة غنية بالنفط، إلا أنها تستورد معظم احتياجاتها من الوقود، لأن مصافيها المحلية الصغيرة لا تنتج ما يكفي لتلبية الاحتياجات المحلية.

وحسب بيانات رسمية، تغطي مصافي النفط في ليبيا 10% من الاحتياجات المحلية، وتحتكر المؤسسة الوطنية للنفط استيراد النفط الخام والمنتجات المكررة وتصديرها.

وحصلت «العربي الجديد» على رسالة من رئيس المؤسسة الوطنية للنفط إلى رئيس الحكومة عبد الحميد دبيبة، يؤكد فيها أن فاتورة الطاقة تستنزف نصف الإيرادات النفطية بقيمة 12,9 مليار دولار، منها 8,7 مليارات دولار لشركة الكهرباء من الديزل والخام والوقود الثقيل، وكذلك المحروقات والاستهلاكات الأخرى بـ4,2 مليارات دولار.

%55

تُقدَّر قيمة الكميات المهربة عبر الحدود بـ30% من فاتورة دعم المحروقات، لكن المحلل النفطي حسن الصديق يؤكد لـ«العربي الجديد» أن معدلات التهريب زادت أكثر من 55%، خصوصاً خلال عامي 2022 و2023.

يحتجون على وقف إنتاج النفط في مناطق خاضعة لقوات حفتر، طرابلس عام 2020 (حازم تركية/فرانس برس)

نقابات

حصار اقتصادي للصحافيين في مصر

القاهرة ـ **عادل صبري**

يعيش الصحافيون المصريون أوضاعا اقتصادية صعبة ولاسيما الذين تم اعتقالهم ثم أفرج عنهم. وشكلت اعترافات الصحافيين صدمة جماعية، أمام أول اجتماع دعت إليه نقابة الصحافيين لتضميد جراح أعضائها الذين أمضوا بالمعتقلات فترات تتراوح ما بين عامين و5 أعوام رهن التحقيق، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر الخروج من غيابات السجون، وعشرات عادوا إلى أسرهم فوجدوا حياتهم وأسرهم قد تبدلت تبديلا وسط أزمات معيشية خانقة في ظل حصار اقتصادي متعمد من أجهزة الدولة لهم.

عبّر صحافيون عن صدمتهم الاقتصادية التي سحقتهم أثناء فترة الاعتقال، والتي بدأت بقطع رواتبهم فور القبض عليهم، من قبل المؤسسات التي يعملون بها بالمخالفة للقانون، الذي يتيح صرف رواتب المتهمين بارتكاب أية أعمال جنائية بصرف نصف الرواتب المقررة شهريا، لحين انتهاء فترة التحقيق أو صدور حكم قضائي بات بالإدانة.

تناول المتضررون السوابق التاريخية، حينما كانت المؤسسات الصحافية تصرف جميع مستحقات الصحافيين المتهمين بجرائم نشر باعتبار تلك التهم من الأمور السياسية التي تقع على المتهم بسبب مهنته. استشهد الصحافيون بالعنوان الثابت لاتهام كل منهم في قضايا «نشر أخبار كاذبة والانتماء لجماعة إرهابية» وجهت لصحافيين بمؤسسات حكومية وحزبية ومستقلة، يعتنق كل منهم أفكارا متناقضة مع الآخر. تتسع التهمة لتشمل أصحاب الفكر اليميني والإسلامي والليبرالي وكذلك اليسار، وكان الأغرب وضع صحافي مسيحي بقائمة الانتماء إلى «جماعة الإخوان المسلمين». يبدو الصحافي المسيحي متسامحا عن الكارثة الاقتصادية التي لاحقته عقب القبض عليه بتهمة نشر خبر كاذب، لكن ما يحزنه أن الصحف التي عمل ببعضها ويعرف كتابها ديانته ومواقفه السياسية، كتبت عنه بصدر صفحاتها «القبض على الإرهابي...». أثارت اعترافات الصحافي القبطي، الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أمام خالد البلشي نقيب الصحافيين ومحمود كامل رئيس لجنة الحريات وأعضاء المجلس، شجون الصحافيين وأسرهم الذين وصمتهم السلطة بالإرهاب، بما يجعلهم تحت الحصار الدائم، أثناء مرحلة الاعتقال وبعد الخروج منها وسط مجتمع يعيش في خوف دائم من السلطة وقبضة الدولة الأمنية الغليظة. كسرت الصحافية منال عجرمة، حاجز الصمت المفروض عليها من قبل عائلتها، بعد خروجها من المعتقل منذ أيام، لتؤكد أن العيش داخل المعتقلات يشكل مأساة لأفراد أسر المعتقلين، الذين يتحملون بمفردهم أعباء السعي بين الأقسام والمحاكم والسجون، لمتابعة التحقيقات وتقديم الطعون والإنفاق على طعامهم وزياراتهم وعلاجهم وكل أمرهم. اعتاد الصحافيون من عجرمة، صلابة الرجال عند الشدائد، إلا أنها لم تستطع حبس دموعها، وهي توجه الشكر لأخوتها الثلاثة الذين تحملوا عبء رعايتها والإنفاق عليها داخل سجن النساء، لمدة طالت أكثر من عامين. سربت الأجهزة الأمنية تقارير موسعة نشرت بالصحف أثناء التحقيق، حول حصول عجرمة على تمويل أجنبي ونشر أخبار كاذبة، فإذا بالتحقيقات تنتهي بالاتهام الشهير كالختم المطاطي» نشر خبر كاذب والانتماء لجماعة إرهابية». تحطم قيد المعتقل عن عجرمة لتبدأ رحلة أخرى، نحو استعادة حقوقها المالية المسلوبة، أثناء فترة التحقيق، وسط مخاوف من أن تطاولها نفس المشكلة التي تعرض لها آخرون، حينما عادوا من السجون، فامتنعت مؤسساتهم عن دفع رواتبهم، لحين غلق ملف القضية بمحاكم أمن الدولة، التي لا تغلق ملفاتها أبدا.

يقول الصحافي حسام السويفي أمام لجنة شكلها نقيب الصحافيين لتكريم المفرج عنهم، إن الحصار الذي يتعرض له الصحافيون عند الخروج من المعتقلات دفع بعضهم إلى العمل كسائق تاكسي لتوفير لقمة العيش لأبنائه. يؤكد السويفي أن جريدته الخاصة فصلته من العمل، ورفضت دفع مستحقاته خلال فترة الاعتقال.

صحافيون في مظاهرة سابقة أمام نقابتهم (خالد الدسوقي/فرانس برس)

أخبار العرب

المركزي العُماني يصدر أذون خزانة

أصدر البنك المركزي العُماني أذون خزانة حكومية لأجلين مختلفين بقيمة إجمالية 64 مليون ريال (165,77 مليون دولار)، من إجمالي إصدارات مطروحة بقيمة 202 مليون ريال. وأوضح المركزي، في بيان على موقعه الرسمي، أن الإصدار الأول بقيمة 16 مليون ريال، من إجمالي إصدار المطروح 120 مليون ريال، ولأجل 28 يوماً، بدءاً من أمس الأربعاء حتى 24 إبريل / نيسان المقبل. وحسب المركزي، بلغ متوسط السعر المقبول 99,62 ريالا لكل 100 ريال، وكان هو أقل سعر مقبول لكل 100 ريال، وبلغ متوسط سعر الخصم 4,95357 بالمائة، ومتوسط العائد 4,97247 بالمائة.

وكان الإصدار الثاني بقيمة 48 مليون ريال، من إجمالي إصدار المطروح 82 مليون ريال، ولأجل 91 يوماً، بدءاً من أمس الأربعاء حتى 26 يونيو / حزيران القادم. وبلغ متوسط السعر المقبول للإصدار الثاني من الأذون 98,722 ريالا لكل 100 ريال، وكان أقل سعر مقبول 98,71 لكل 100 ريال.

بورصة قطر تنخفض عند الإغلاق

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس منخفضة؛ والمؤشر يفقد مستوى الـ10 آلاف نقطة. انخفض المؤشر العام بنسبة 0,68% ليصل إلى النقطة 9958,01، فاقداً 68,09 نقطة عن مستوى أول من أمس. أثر على الجلسة تراجع 6 قطاعات على رأسها الاتصالات بواقع 1,40%، بينما ارتفع قطاع الصناعات وحيداً بـ0,20%.

تراجعت السيولة إلى 428,35 مليار ريال، مقابل 584,67 مليون ريال أول من أمس، وانخفضت أحجام التداول عند 123,19 مليون سهم، مقارنة بـ177,46 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 14,2 ألف صفقة، مقابل 15 ألف صفقة أول من أمس. ومن بين 52 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الدوحة للتأمين» تراجعات الأسهم البالغ عددها 32 سهماً بـ8,83%، بعد إقرار عموميتها توزيع أرباح نقدية عن عام 2023، بينما ارتفع سعر 15 سهماً على رأسها «الأهلي» بـ2,91%، واستقر سعر 5 أسهم. وجاء سهم «المتحدة للتنمية» المرتفع 1,16% في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 15,42 مليون سهم.

تقارير عربية

مال وناس

ارتفاع الأسعار يرهق الأسر الموريتانية في رمضان

نواكشوط ـ **سكينة الطيب**

منذ بداية شهر رمضان الكريم والموريتانيون يعانون من ارتفاع غير مسبوق في أسعار المواد الاستهلاكية بشكل أثر سلبا في قدرتهم على اقتناء ما يلزم لإعداد مائدة الإفطار وممارسة عاداتهم المتوارثة منذ سنين بمساعدة المحتاجين وتوزيع مؤونة رمضان وتبادل الأطباق التقليدية بين العوائل والجيران وإعداد ولائم الإفطار والسحور العائلية الكبيرة. وتضاعفت أسعار المواد الغذائية خاصة الأكثر استهلاكا في رمضان واختفى بعضها من الأسواق كأسلوب متبع من قبل الموردين والتجار لرفع أسعارها واحتكار تحديد السعر حسب المتوفر منها. غير أن التجار يرمون باللائمة على السلطات بسبب الزيادات الجمركية التي فرضتها أخيرا على السلع الغذائية، ويقولون إن زيادة الإقبال على المواد الأكثر استهلاكا في رمضان وعدم استيراد ما يكفي منها تسببا في ارتفاع أسعارها. واضطرت الحكومة إلى إغلاق بعض المحلات التجارية والمراكز الكبرى خلال الأسبوع الثاني من رمضان «لمنع المضاربة في أسعار بعض المواد الغذائية»، حسب بيان وزارة التجارة والصناعة التي أكدت أنها اتخذت مجموعة من الإجراءات للحفاظ على استقرار أسعار المواد الأساسية في رمضان وضمان توفرها في جميع منافذ البيع.

عقبات الاحتكار وغياب المراقبة وضعف الإنتاج والتموين

وسجلت أسعار الدقيق والزيت ارتفاعا كبيرا فيما تضاعف سعر الطماطم ليصل إلى 700 أوقية (الدولار = نحو 40 أوقية) للكيلوغرام الواحد، وارتفع سعر البطاطس والبصل بنحو 40 بالمائة، بينما سجلت بقية أصناف الخضار والفواكه ارتفاعا بنحو 35%. في الأسواق التجارية حيث يتركز إقبال الزبائن على البقالات ومحال بيع الخضر والفواكه واللحوم، يجد معيلو الأسر وربات البيوت أنفسهم مضطرين إلى القبول بالأسعار التي يفرضها التجار في غياب تام لمراقبة السلطات لأنشطتهم وللأسعار التي يرفعونها كل فترة. في هذا الصدد تقول عائشة الطالب (ربة بيت): «أحاول أن أشتري كل ما أحتاجه من السوق المركزي بالعاصمة خشية أن تكون الأسعار في البقالات الموجودة بالأحياء السكينة مرتفعة، لكني أجد الأسعار حتى بالسوق المركزي أيضا مرتفعة». وسعيا منها لتوفير بعض المال وشراء ما يلزمها لمائدة الإفطار، تبتعد عائشة عن مركز السوق الذي لم تناسب أسعاره ميزانيتها وتواصل بحثها تحت شمس حارقة عن بضائع بسعر أقل مما يوجد داخل السوق.

وتتجول بين البسطات والمحال المتراصة على جنبات سوق العاصمة علّها تجد ما يناسب ميزانيتها، وفي النهاية وأمام سباقها مع الزمن الذي يفرض عليها العودة مبكرا لإعداد الإفطار الرمضاني، تستسلم عائشة للأمر الواقع وتقبل بشراء كميات أقل مما كانت ترغب بشرائه. أما علي أحمدو (متقاعد) فيستغرب حال السوق المكتظ بالأمواج البشرية المتدافعة رغم ارتفاع الأسعار. ويقول في حديثه لـ«العربي الجديد»: «رغم الاكتظاظ، معظمهم لم يشتروا شيئا.. هم يجوبون المكان ذهابا وإيابا بحثا عن أسعار أقل». ويضيف: «مع مرور النصف الأول من رمضان زادت وتيرة النشاط في الأسواق رغم ارتفاع أسعار الزيت والدقيق والسكر والخضروات بشكل كبير ومتسارع كل يوم بزيادة جديدة». ويصف أحميدو حاله وحال غيره قائلا: « الحال ضاق بمعيلي الأسر خاصة ذوي الدخل المحدود الذين لم يعد باستطاعتهم الوفاء بالمتطلبات المعيشية لأسرهم، داعيا السلطات إلى تحديد الأسعار وتشديد المراقبة على الأسواق وتغريم المضاربين».

يقول الباحث الاقتصادي محمد محمود ولد أحمدو إن تأثير العادات الاجتماعية في مثل هذه المناسبات يجعل رب الأسر تحت ضغط اجتماعي وأسري؛ فهو من جهة يعاني من ضعف الراتب وما يفرضه التكافل الاجتماعي من واجبات، ومن جهة يعاني من ارتفاع تكاليف المعيشة سواء المتعلقة بالتعليم والعلاج وفواتير الكهرباء والتنقل. ويضيف في حديثه لـ «العربي الجديد» أن ارتفاع الأسعار في رمضان زاد من عبء الأسر الموريتانية، ودفعها إلى التخلي عن عادات وأطباق مهمة كانت تزين مائدة الإفطار، ويؤكد أن «الأسعار التي تباع بها المواد الغذائية حاليا لا تناسب المستهلك الموريتاني حيث إن مؤونة أسبوع واحد لأسرة من 5 أفراد، قد تساوي في بعض الأحيان نصف راتب موظف حكومي». وبحسب أحمدو فإن المشاريع التي قامت الدولة بتنفيذها لمحاربة غلاء الأسعار غير مجدية ولا تهدف إلى البحث عن حل حقيقي للمشكل. ويقول: «محلات التآزر المدعومة والتي بادرت الحكومة بافتتاح لبيع السلع الاستهلاكية بأسعار أقل، لا إقبال عليها لأن المواطنين لا يجدون فرقا كبيرا في السعر. بالمقابل، فإن جودة السلع المعروضة بها أقل، حيث إن السلطات الإدارية لا تتدخل من أجل ضبط الأسعار، وفرض رقابة صارمة على التجار الذين يمارسون المضاربات».

وشدد أن على السلطات التدخل السريع والفعال لوقف فوضى الأسعار وإنقاذ المواطن البسيط الذي بات عاجزا عن توفير المواد الأساسية لأسرته بسبب الغلاء الذي تضاعفت وتيرته في شهر رمضان. وأكد أن الدولة رصدت 13,8 مليار أوقية لمواجهة غلاء الأسعار، وأنفقت أكثر من 10 مليارات أوقية لدعم المشاريع الاجتماعية، لكن كل هذه الإجراءات والمشاريع تمت دون رقابة حقيقية ومحاسبة لتظل أسعار المواد الغذائية الأساسية مرتفعة.

الغلاء يتواصل بالأسواق رغم الإجراءات الحكومية (فرانس برس)

استثمارات

شركات الخليج العائلية تتفوق عربياً

مسقط ـ **كريم رمضان**

تفوق لافت سجلته الشركات العائلية في دول الخليج بقائمة «فوربس» السنوية لأقوى 100 شركة عائلية عربية لعام 2024، بواقع حضور 76 شركة خليجية بالقائمة، تتصدرها شركة «عبد اللطيف جميل» السعودية، تليها «مجموعة الفطيم» الإماراتية، ما سلط الضوء على العوامل التي تقف وراء هذا التفوق العربي.

ووفق المجلة الاقتصادية الأميركية، فإن عائلات دول مجلس التعاون الخليجي تعد الأكثر نجاحاً في مشهد الشركات العائلية، مشيرة إلى أن قائمة الـ 76 شركة خليجية منها 34 شركة مملوكة لعائلات سعودية، و28 شركة مملوكة لعائلات إماراتية، وشركات أخرى مملوكة لعائلات في قطر والكويت وعُمان. وتأسست 6 من الشركات العائلية الخليجية ضمن قائمة «فوربس» في القرن التاسع عشر، و26 شركة قبل عام 1950، في حين تأسست 6 شركات منها فقط في العقد الأول من القرن الحالي، ما يؤشر إلى دور «التراث والتقاليد التاريخية» في التفوق الخليجي بهذا النوع من الشركات، بحسب المجلة الأميركية.

يشير الخبير الاقتصادي، محمد الناير، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن الشركات العائلية ما زالت موجودة بكثافة ملحوظة في الوطن العربي وفي دول الخليج بصورة أكبر، إذ لها تاريخ قديم جدا أكسبها كثيرا من الخبرات وتراكم الأموال من خلال عملها لعشرات السنين حتى تعاظمت ثرواتها توسعت أنشطتها.

ويوضح الناير أن ما يميز شركات العائلات في الفترات الأخيرة يتمثل في «تنوع الأنشطة» على التوازي مع اتجاه دول الخليج إلى التنوع في الموارد باعتبار أن النفط ثروة ناضبة، إضافة إلى التغيرات الجيوسياسية التي تحدث في العالم، والتي دفعت العديد من الدول إلى الاعتماد على الطاقة النظيفة والطاقات الجديدة والمتجددة. وفي هذا الإطار، تتجه دول الخليج الآن إلى تنويع مواردها وعدم الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي، وهو ما تفعله شركات العائلات التي تسعى إلى تنويع استثماراتها بدل اعتمادها السابق على استثمار واحد فقط تتمكن منه وتتميز فيه وتكتسب منه خبرات كبيرة، إذ أصبحت تفكر برؤية استراتيجية في التنويع حتى تتفادى قدراً من المخاطر التي يمكن أن تصيب أيا من قطاعاتها المتعددة، حسب الناير. ويلفت الخبير الاقتصادي إلى أن الشركات العائلية في الخليج تتجه إلى التوسع، ليس فقط داخل دولها، ولكن عبر العمل في كثير من الدول الأخرى؛ ما يميز هذا النموذج الإقليمي ويكسبه مقومات التفوق عربيا.

لكن الناير يحذر من إشكالية ستواجه شركات العائلات بالخليج في المرحلة القادمة ويجب تداركها، تتمثل في وجود اتجاه عالمي نحو شركات المساهمة العامة، ما دفع العديد من الدول إلى سن قوانين بغرض توجيه الشركات العائلية إلى التحول لهذا النوع من الشركات. وفي هذا الإطار، يتوقع الناير أن تقدم دول الخليج حوافز تشجيعية لهكذا تحول، باعتبار أن شركات المساهمة العامة مرشحة للتوسع من حيث الأصول ورأس المال ومن حيث طرح أسهم جديدة وزيادة عدد المساهمين والحصول على تمويل دون تكاليف عبر طرح أسهم إضافية تزيد من عدد من الملاك. ويرى الناير أن شركات المساهمة العامة لها ميزات كبيرة تجعلها أفضل من الشركات العائلية، خاصة مع التطور الذي يشهده العالم، إذ تقوم على الفصل بين الملكية والإدارة، وهو ما لا ينطبق على شركات العائلات التي تدمج غالبا بين الملكية والإدارة. كما أن شركات المساهمة العامة لديها فرص أكبر في التوسع من شركات العائلات حسب ما يراه الناير، موضحا أن الشركات العائلية تكون معرضة للتهديد إذا توفي رب العائلة أو الركيزة الأساسية الذي أقيم النجاح على وجوده، إذ تكون للورثة رؤى متنوعة ومختلفة أحيانا، ما يكون سببا في تنازعهم لملكية هذه الشركات واللجوء إلى تقسيمها، الأمر الذي يضعف مستقبل هذه الشركات بشكل كبير. وبانتقال شركات العائلات إلى شركات مساهمة عامة يمكن التخلص من ظاهرة اختلاف الورثة، باعتبار أنه سيتم بيع الأسهم الخاصة بهم داخل البورصة دون أن تتأثر الشركة، إذ يتم بيع وشراء الأسهم سواء كان ذلك بين الورثة أو خارج دائرتهم عبر سوق الأوراق المالية، حسب الناير.

في السياق، يشير الاستشاري الاقتصادي بشركة استشارات في لندن، علي متولي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن نجاح الشركات العائلية في الخليج يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل اقتصادية، أولها: الموقع الاستراتيجي لدول الخليج، وهو بمثابة مفترق طرق للتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز التجارة الدولية وفرص الاستثمار. في السياق، يشير الاستشاري الاقتصادي بشركة استشارات في لندن، علي متولي، في تصريحات لـ «العربي الجديد»، إلى أن نجاح الشركات العائلية في الخليج يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل اقتصادية، أولها: الموقع الاستراتيجي لدول الخليج، وهو بمثابة مفترق طرق للتجارة بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، ما يسهل الوصول إلى الأسواق العالمية ويعزز التجارة الدولية وفرص الاستثمار. كما يمثل توفر الموارد الطبيعية، خاصة احتياطيات النفط والغاز، أساساً اقتصادياً قوياً للشركات العائلية، ما يمكنها من الاستثمار في التنويع والابتكار والتوسع في قطاعات جديدة، بحسب متولي، مشيرا إلى أن الخطط التنموية المعلن عنها بدول الخليج ترسم للشركات العائلية خريطة طريق للاستثمار في التنمية والتعاون مع الحكومات في تنمية القطاعات غير النفطية وتنمية الأعمال بشكل عام.

ويضيف متولي أن بيئات الاقتصاد الكلي المستقرة، التي تتميز بانخفاض التضخم، وتكاليف التمويل المؤاتية، وأسعار الصرف المستقرة، تعمل أيضا على تعزيز ثقة المستثمرين وتشجيع الشركات العائلية في الخليج على النمو والتوسع والابتكار. وإضافة لذلك، تدعم حكومات دول الخليج التنمية الاقتصادية من خلال مشاريع البنية التحتية، وحوافز الاستثمار، والسياسات الصديقة للأعمال مثل إطلاق مبادرات للإعفاءات الضريبية والإعانات، وانتشار العمليات التنظيمية المبسطة، ما يفيد الشركات العائلية ويعزز نموها، بحسب متولي. وإدراكًا للحاجة إلى التنويع الاقتصادي، يلفت متولي إلى تنويع الشركات العائلية في الخليج لمحافظها الاستثمارية في القطاعات غير النفطية، مثل التمويل والعقارات والسياحة والتصنيع للتخفيف من المخاطر وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

ويعد الاستثمار في رأس المال البشري عاملاً رئيسياً في نجاح الشركات العائلية بالخليج، بحسب متولي، موضحا أن تلك الشركات تعطي الأولوية للتعليم والتدريب وتنمية المهارات لرعاية القوى العاملة الماهرة، ما يعزز الإنتاجية والابتكار والقدرة التنافسية، ويدفع النمو الاقتصادي. ويخلص الاستشاري الاقتصادي إلى أن ثقافة ريادة الأعمال، السائدة في المجتمعات الخليجية، تشجع المخاطرة والابتكار والمشروعات، ما يوفر أرضا خصبة لنشوء ونمو الشركات الناجحة عموما، والعائلية منها خصوصا، مشيرا إلى أن تلك الشركات تلعب دورًا مهمًا في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي أو حجم الاقتصاد عن طريق الاستثمار وخلق عشرات الآلاف من فرص العمل بجانب التصدير إلى مختلف دول العالم.

أخبار العالم

ارتفاع الأرباح الصناعية في الصين

أظهرت بيانات من الهيئة الوطنية للإحصاء أمس، أن أرباح الشركات الصناعية الكبرى بالصين ارتفعت بنسبة 10,2 في المائة على أساس سنوي، خلال الشهرين الأولين من العام الجاري. وقالت الهيئة إن هذا الرقم عكس الانخفاض المسجل بنسبة 2,3 في المائة عام 2023. ووصلت الأرباح المجمعة للشركات الصناعية الكبرى، التي لا تقل إيرادات الأعمال الرئيسية السنوية لكل منها عن 20 مليون يوان (حوالي 2,82 مليون دولار)، إلى 914,06 مليار يوان خلال الفترة المذكورة. ومن بين 41 فئة صناعية تراقبها الهيئة، سجلت 29 فئة نمواً في الأرباح. وواصل قطاع تصنيع المعدات الزيادة السريعة في الأرباح خلال الفترة ما بين شهري يناير وفبراير الماضيين. وارتفعت الأرباح المجمعة للقطاع بنسبة 28,9 في المائة على أساس سنوي، بزيادة 24,8 نقطة مئوية عن معدل النمو المسجل في العام السابق.

هيونداي توظف 80 ألف شخص

قالت مجموعة هيونداي موتور، أمس الأربعاء، إنها ستستثمر 68 تريليون وون (50,6 مليار دولار) وتوظف 80 ألف شخص في كوريا الجنوبية حتى عام 2026، في إطار سعيها لاكتساب ميزة تنافسية في السيارات الكهربائية.

وأضافت هيونداي في بيان أن المجموعة، التي تضم شركة كيا التابعة لها، تهدف إلى توسيع إنتاجها السنوي من السيارات الكهربائية في كوريا الجنوبية إلى 1,51 مليون وحدة حتى عام 2030. في العام الماضي، بلغت استثمارات مجموعة هيونداي موتور 17,5 تريليون وون، وفقًا للبيان. وقالت المجموعة إنه سيتم إنفاق 31,1 تريليون وون على مشاريع البحث والتطوير.

أسواق عالمية

يواجه الشيكل الإسرائيلي عقبات داخلية وخارجية تعزز من مسار هبوطه أمام العملات الرئيسية، فيما يتخلى المستثمرون الأجانب عن حيازاتهم للعملة المضطربة ما يعمّق تراجعها خاصة أمام الدولار واليورو

الشيكل مستمر بالهبوط

المستثمرون الأجانب يقلصون حيازاتهم للعملة الإسرائيلية

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تتعدد الأسباب، إلا أن النتيجة واحدة، الشيكل الإسرائيلي مستمر في التراجع، وسط استمرار العدوان الوحشي على غزة، وتصاعد التحديات التي تواجه اقتصاد الاحتلال محلياً وخارجياً. ويعيش الشيكل على وقع تصاعد الاشتباكات على الحدود مع لبنان، وسط قلق من تمدد القصف وتوسعه إلى حرب تعمّق من أزمات الاقتصاد الإسرائيلي، كذا تعاني بورصة تل أبيب من اتجاه هبوطي مع تصاعد الحرب ضد لبنان، وتداعيات الخلافات الحادة حول قانون التجنيد المحدث، إضافة إلى الخلافات مع الولايات المتحدة حول الهجوم على رفح. وتختلف التحليلات حول أسباب تراجع الشيكل، فيما يواجه الاقتصاد أزمات متتالية مع تراجع الثقة الدولية وانخفاض التصنيف الائتماني وضعف النشاطين العقاري والسياحي اللذين يعتمد عليهما الاحتلال لتسجيل النمو الاقتصادي. ويلقي بعض المحللين الإسرائيليين اللوم في انخفاض قيمة الشيكل على تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، بينما يقول آخرون إنه تقلب روتيني.

عملياً، يضعف الشيكل بشكل حاد مقابل العملات الرئيسية في العالم. وبعد هبوط حاد تم تسجيله يوم الثلاثاء، استمر تراجع العملة الإسرائيلية الأربعاء، ليتم تداولها حول 3,7 شواكل للدولار، وكذلك الحال بالنسبة إلى اليورو الذي ارتفع إلى ما فوق 3,98 شواكل. في المقابل، في الأسواق العالمية، تم تداول الدولار بشكل مستقر مقابل العملات الرئيسية. وانقسمت الآراء بين المحللين حول أسباب التراجع الحاصل، يقول الرئيس التنفيذي لشركة بريكو لإدارة المخاطر والتمويل والاستثمار، يوسي فريمان، لموقع «غلوبس» الإسرائيلي إن «التصعيد في الصراع وتدهور العلاقات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الأميركي جو بايدن، أثار ردود فعل من المستثمرين الأجانب الذين يقلصون حيازاتهم من العملة الإسرائيلية ويشترون العملات الأجنبية. وقد أدى ذلك إلى عن انخفاض قيمة العملة بشكل متواتر».

ويوضح أن سعر الشيكل مقابل الدولار لا يزال يتم تداوله ضمن نطاق الشهر الماضي، عندما انخفضت قيمة الشيكل إلى أكثر من 3,70 شواكل للدولار. «لقد توقفت بسبب مبيعات النقد الأجنبي من قبل المصدرين. وفي نهاية هذا الشهر وبداية أبريل/ نيسان، يُمكن توقع تقلبات سعر الصرف بسبب الحجم غير الطبيعي للطلب والعرض من النقد الأجنبي»، بدوره، يقول كبير الاقتصاديين في بنك مزراحي طفحوت رونين مناحيم: «شهدنا انخفاضاً كبيرًا في قيمة الشيكل مقابل الدولار. ويحدث الانخفاض على الرغم من ضعف الدولار مقابل اليورو، وهذا يعني أن ضعف العملة الإسرائيلية يرجع إلى أسباب داخلية: السبب الأول هو الخلاف الحاد مع الولايات المتحدة والأجواء العامة المحيطة بالقضايا الدبلوماسية، فضلاً عن التقارير الأخيرة حول الصعوبات والخلافات في الترويج لقانون التجنيد». ويتابع: «كل هذا يخلق أجواء جيوسياسية ومحلية غير مستقرة، وسعر الصرف هو المتغير الأول الذي يتفاعل مع أحداث من هذا النوع، وبحدة. وفي تقديري، ستستمر هذه الفترة المتقلبة في الأسابيع المقبلة أيضا. في الوقت نفسه، يجب أن نتذكر أن نظرة على سلوك الشيكل خلال الشهر أو الشهرين الماضيين تظهر أن أسعار الصرف الحالية لا تشكل بعد تحركا في أي اتجاه صعودي».

يوضح يوسي فرانك، الرئيس التنفيذي لشركة «إينرجي فاينانس» الإسرائيلية، أن «هذا نشاط مضاربة بحتة، حيث ارتفع الشيكل لمدة أسبوعين ثم انخفض لمدة يومين. هذه هي الطريقة التي تسير بها الأمور في سوق مكسورة. وكانت التقلبات الأخيرة في الواقع من اللاعبين المحليين، والآن يبيع الأجانب ممتلكاتهم». ويوضّح فرانك أن السوق يعمل على هذا المستوى كل يوم، ولا داعي لربط حالة عدم الاستقرار السياسي أو الأمني بتقلبات سعر العملة اليومي. لكنه يشير إلى أنه في حال عاد بنك إسرائيل للتدخل في سوق الصرف الأجنبي، فسنرى تقلبات أقل في السوق.

واستشرافاً للمستقبل يقول فريمان: «طالما لم يكن هناك تصعيد أمني في الشمال، فإن نشاط الصرف الأجنبي سيظل متوازناً. وقد انخفض حجم أنشطة الهيئات المؤسسية في الآونة الأخيرة، ويبدو أن حدثا كبيرا في سوق الأوراق المالية سيكون مطلوبًا من أجل جر المؤسسات إلى نشاط كبير في سوق العملات الأجنبية». وقدّر عوفر كلاين، رئيس قسم الاقتصاد والأبحاث في شركة هاريل للتأمين والتمويل في حديث مع موقع «كالكاليست» الإسرائيلي، أنه من المحتمل أن يخفض بنك إسرائيل سعر الفائدة قريباً.

وتابع «في الأسبوعين الماضيين، أشارت معظم البنوك المركزية الكبرى في الغرب إلى أنه إذا استمر انخفاض التضخم كما هو متوقع، فإنّ أسعار الفائدة ستنخفض مرة أخرى هذا العام. التخفيض المفاجئ لأسعار الفائدة في سويسرا الأسبوع الماضي، وكذلك قرار بنك الاحتياطي الفيدرالي بشأن معدل تخفيض سعر الفائدة في وقت لاحق من هذا العام، تدعم خفض بنك إسرائيل لأسعار الفائدة مرة أخرى في الإعلان القادم في 8 إبريل/ نيسان». وأضاف كلاين أن سيناريو خفض آخر لأسعار الفائدة في إسرائيل مدعوم أيضًا بالحرب وانخفاض معدل التضخم مقارنة بدول العالم. وفي شهر يناير، خفض بنك إسرائيل سعر الفائدة بنسبة 0,25 في المائة إلى 4,5 في المائة. ويعد هذا أول خفض لسعر الفائدة منذ أزمة كورونا عام 2020، عندما خفض البنك سعر الفائدة من 0,25 في المائة إلى 0,1 في المائة.

تدخل البنك المركزي

تراجع الشيكل الإسرائيلي بحدة مع بداية عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي التي هزّت الاقتصاد الإسرائيلي، لكنه ارتفع في بعض فترات التداول منذ ذلك الحين، وذلك بعد ضخّ البنك المركزي لدى الاحتلال 45 مليار دولار في الأسواق لوقف تهاوي العملة، ولتلبية احتياجات المستثمرين الفارّين من أسواق الصرف والمال. ويعتبر محللو الاقتصاد أن المركزي سيعود للتدخل في حال استمرار تراجع العملة الإسرائيلية مستقبلاً.

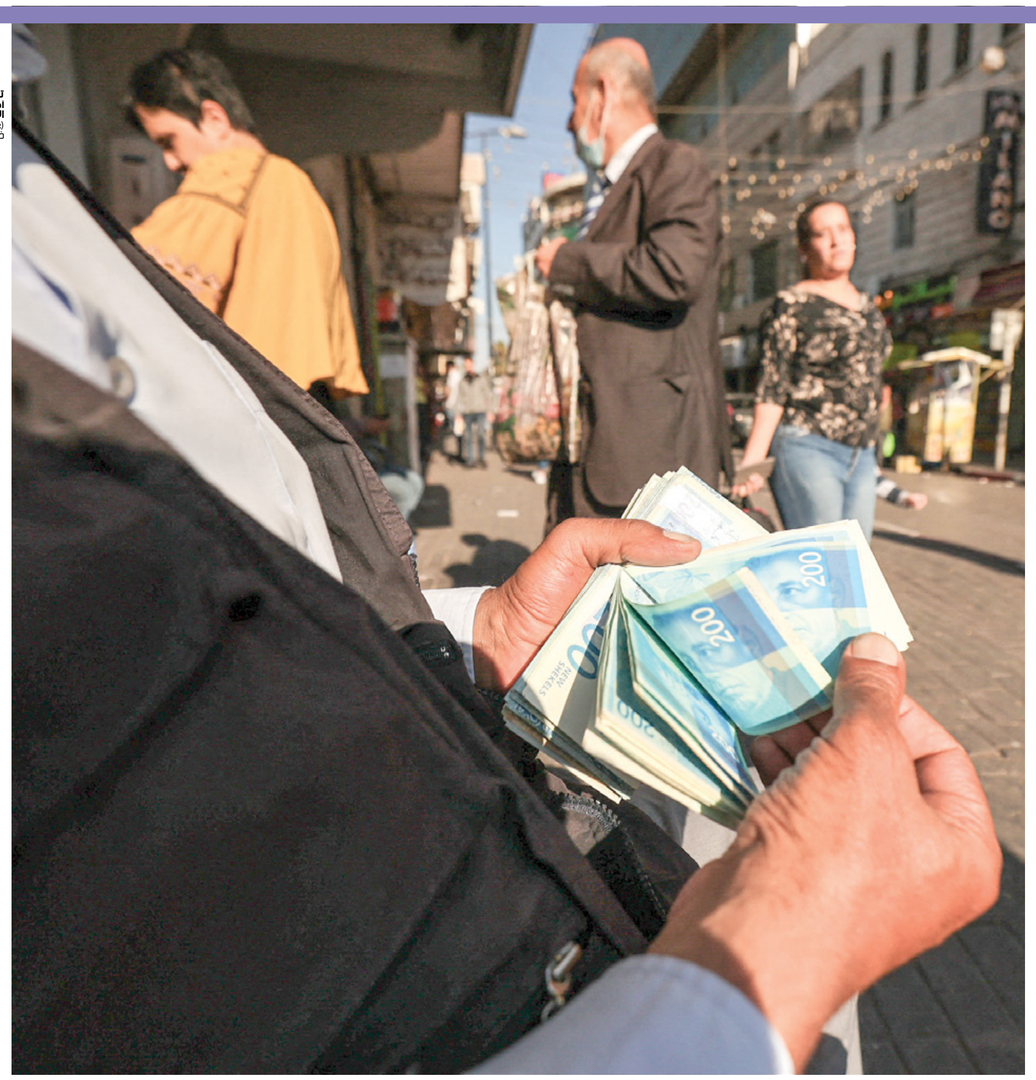

للعدد الأحدث أمام العملة الإسرائيلية (عباس مومني/ فرانس برس)

تأثيرات من الحرب والخلاف مع أميركا والأزمة الداخلية

الين في أدنى مستوياته منذ 34 عاماً

سجل الين، الأربعاء، أدنى مستوياته أمام الدولار منذ منتصف عام 1990، وسط استعداد الحكومة للتدخل

واشنطن ـ **العربي الجديد**

اقتربت اليابان من التدخل لدعم العملة، مع تراجع الين إلى أضعف مستوى في نحو 34 عاماً مقابل الدولار. وانخفضت العملة بنسبة 0,3 في المائة إلى 151,97 لكل دولار في طوكيو، الأربعاء، وهذا أضعف مستوى للين منذ منتصف عام 1990، متجاوزاً مستوى 151,95 الذي دفع الحكومة إلى التدخل في الأسواق سابقاً.

واستمر انخفاض الين بلا توقف منذ أن رفعت اليابان أسعار الفائدة الأسبوع الماضي للمرة الأولى منذ عام 2007، مما يمثل تحولاً تاريخياً في السياسة النقدية. وأصدر وزير المالية الياباني أقوى تحذير له حتى الآن بشأن ضعف الين، وقال إن السلطات قد تتخذ «إجراءات حاسمة»، وهي عبارة استخدمت في السابق قبل تدخل حكومي. وكانت آخر مرة استخدم فيها الوزير شونيتشي سوزوكي عبارة «الإجراءات الحاسمة» في خريف عام 2022 عندما تدخلت اليابان آخر مرة في السوق لوقف تراجع الين. وأنفقت السلطات في طوكيو 9,2 تريليونات ين (60,6 مليار دولار) في عام 2022 لدعم الين في ثلاث مناسبات، وأصرت في كل مرة على أنها لا تحمي أي مستوى محدد للعملة. وقال كريستوفر وونغ، الخبير الاستراتيجي في العملات لدى «أو سي بي سي» في سنغافورة لوكالة «فرانس برس»: «أعتقد أن خطر التدخل مرتفع للغاية، وبالنظر إلى التحذيرات حتى الآن، أعتقد أنه إذا لم تتحرك طوكيو، فإنها ستشجع الناس على الدفع (بتداول الدولار مقابل الين) إلى مستوى أعلى بكثير في الأيام القليلة المقبلة». وقال محافظ بنك اليابان، كازو أويدا، إن البنك المركزي سيراقب من كثب تحركات العملة، وتأثيرها على التطورات الاقتصادية والأسعار. وشرح أويدا للبرلمان رداً على سؤال عن الانخفاضات الحادة التي شهدها الين في الآونة الأخيرة «تحركات العملة من بين العوامل التي لها تأثير كبير في الاقتصاد والأسعار». ومن شأن ضعف الين جعل الواردات أكثر تكلفة، فضلاً عن رفع التضخم، وتقليل عائدات الصادرات من رابع أكبر اقتصاد في العالم، ما يزيد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الياباني.

وتشمل العوامل التي تؤثر في الين استخدامه في صفقات الشراء بالاقتراض، إذ يقترض المستثمرون بعملة ذات أسعار فائدة منخفضة، ويستثمرون العائدات في عملة ذات عائد أعلى. ويمكن للمستثمرين اليابانيين أيضاً الحصول على عوائد أقوى بكثير في الخارج، مما يحرم الين من الدعم من التدفقات العائدة إلى البلاد. وبالنسبة للربع الحالي الذي ينتهي بنهاية هذا الشهر، فإن الين هو العملة الرئيسية الأسوأ أداء، إذ انخفض بأكثر من سبعة بالمئة مقابل الدولار. وقال رودريغو كاتريل، أحد كبار استراتيجيي سوق الصرف الأجنبي في بنك أستراليا الوطني المحدود، في سيدني، لوكالة «بلومبيرغ»: «نظراً للتاريخ الحديث، فإن اختراق الدولار مستوى 152 ينبأ بمكن أن يحرض على التدخل الحكومي». ويتوقع المستثمرون أن تظل الفوارق في أسعار الفائدة بين اليابان وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، وأبرزها الولايات المتحدة، واسعة، حتى بعد أن أنهى بنك اليابان آخر نظام لأسعار الفائدة السلبية في العالم الأسبوع الماضي. وهذا يقوض الين، حيث يفضل المستثمرون العملات ذات العوائد المرتفعة في أماكن أخرى. وتبلغ عائدات سندات الخزانة الأميركية لعشر سنوات نحو 4,2 في المائة، أي أعلى بنحو 3,5 نقاط مئوية من نظيراتها اليابانية، وهي قريبة من أكبر فجوة في العقد الماضي. وقال عضو مجلس إدارة بنك اليابان، ناوكي تاموراً، إن الطريقة التي تجري بها إدارة السياسة النقدية ستكون مهمة للغاية للتطبيع البطيء والمطرد لوضع حد للتيسير واسع النطاق. ولم تفعل هذه التعليقات من أكثر أعضاء البنك المركزي تشدداً أي شيء لتغيير السرد القائل بأن الظروف ستظل سهلة في اليابان في الوقت الحالي دون رفع أسعار الفائدة بشكل كبير.

ويراقب التجار في الأسواق المالية تحركات الدولار مقابل الين، حيث إن الارتفاع إلى 152 من شأنه أن يؤدي إلى تخطي حواجز الضربة القاضية، وفقاً للمتداولين. وقال التجار إن اختراق الحاجز قد يؤدي إلى تمديد العملة اليابانية في انخفاضها مقابل الدولار الأميركي، حيث سيحتاج المستثمرون الذين احتفظوا بخيارات الشراء العكسية إلى تغطية مراكز بيع كبيرة للدولار مقابل الين.

تدخلت السلطات بـ60,6 مليار دولار في 2022 لدعم العملة

صرافات آلية في اليابان (يوردن شكروت/ Getty)

روسيا: معاناة لتحصيل فواتير النفط

موسكو ـ **العربي الجديد**

تعاني شركات نفط روسية من تأخيرات تصل لعدة أشهر في تلقي المدفوعات مقابل صادراتها من الخام والوقود، في ظل تزايد حذر بنوك في الصين وتركيا والإمارات من العقوبات الأميركية الثانوية. ووفقا لما نقوله ثمانية مصادر مصرفية وتجارية لوكالة «رويترز»، فإن العديد من البنوك في الصين والإمارات وتركيا عززت من التزامها بقبول العقوبات في الأسابيع القليلة الماضية، مما أسفر عن تأخيرات أو حتى عن رفض لعمليات التحويل المالي لموسكو. ولتجنب الوقوع تحت طائلة عقوبات أميركية ثانوية، بدأت بنوك تطلب من عملائها تقديم ضمانات مكتوبة بعدم استفادة أو مشاركة أي فرد أو كيان في قائمة العقوبات الأميركية من المدفوعات. وقال مصدران إن بنكي أبوظبي الأول ودبي الإسلامي في الإمارات علّقا عدة حسابات مرتبطة بالتجارة في سلع روسية.

وشرحت أربعة مصادر أن بنك المشرق في الإمارات وبنكي زراعات والوقف التركيين وبنك الصناعي التجاري الصيني (آي. سي بي سي) وبنك الصين لا تزال تتعامل مع تلك المدفوعات، لكن عملية إقرارها تستغرق أسابيع أو أشهرا. وقال المتحدث باسم الكرملين ديميتري بيسكوف لدى سؤاله عن تقارير مفادها أن بنوك الصين تبطئ المدفوعات إن هناك مشكلة مدفوعات قائمة بالفعل. وتابع بيسكوف لمؤتمر يومي عبر الهاتف مع المراسلين «بالطبع يستمر الضغط غير المسبوق من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الصين. هذا بالطبع يتسبب في مشكلات معينة، لكنه لن يضيع عقبة أمام تطور علاقاتنا التجارية والاقتصادية مع الصين».

ووفقا لمصدر مصرفي مطّلع فقد عززت بنوك الإمارات منذ نهاية فبراير/شباط عمليات التدقيق في المدفوعات، بعد أن طُلب منها تقديم بيانات لبنوك مراسلة أميركية ولوزارة الخزانة الأميركية عما إذا كان لديها عمليات تحويل مالية تذهب للصين نيابة عن كيان روسي. وقال أحد المصادر «هذا يعني تأخيرات في التعامل مع المدفوعات لروسيا». ويقلل تأخير المدفوعات من عائدات الكرملين ويجعلها غير منتظمة مما يسمح لواشنطن بتحقيق هدفين، عرقلة تدفق الأموال للكرملين، واستمرار تدفق إمدادات الطاقة العالمية، بحسب «رويترز». في المقابل، ذكرت صحيفة كومرسانت الأربعاء نقلا عن إحصاءات وزارة الطاقة الروسية أن إنتاج الغاز الطبيعي الروسي ارتفع بنسبة 10 في المائة في أول شهرين من هذا العام، مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي ليصل إلى 131,5 مليار متر مكعب. وقالت الصحيفة إن إنتاج الغاز الطبيعي فقط في فبراير/شباط زاد بنسبة 13,8 في المائة إلى 64,5 مليار متر مكعب مقارنة بالشهر ذاته في 2023، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى جهود شركة غازبروم العملاقة في رفع إنتاجها بنحو 20 في المائة إلى 44 مليار متر مكعب. وكانت روسيا قد وضعت قيودا أو أرجأت إعلان بعض الإحصاءات الرئيسية بعد أن أرسلت موسكو قواتها لغزو أوكرانيا في فبراير 2022. وتراجعت صادرات الغاز الروسية إلى أوروبا بشكل كبير بسبب الخلاف السياسي بشأن غزو روسيا لأوكرانيا بعدما كانت أوروبا السوق الرئيسية للغاز الروسي.

البنوك تعزز من عمليات التدقيق في المدفوعات لموسكو

ارتفاع في إنتاج الطاقة (أندريه بورودولين/ فرانس برس)

الرؤية

لقاء سياسي في الهند

جواد العناني

لم أزر الهند منذ فترة تتعدى عقداً ونصف عقد من الزمان، ولذلك لما تلقيت الدعوة من مركز USANAS المعروف بأبحاثه السياسية والجيو- سياسية والاقتصادية، والداعم لأفكار الحزب الحاكم برئاسة « ناريندرا مودي» رئيس الوزراء، لم أتردد في قبول الدعوة لأنني قد كتبت عن التغيرات في الهند، وانتقدتُ سياستها الداخلية والخارجية تجاه المسلمين، وتحول سياستها من دولة ناقدة لإسرائيل إلى دولة مؤيدة لها، حتى ولو كانت الحكومة فيها برئاسة بنيامين نتنياهو وما يفعله في قتل فرص السلام، والميل نحو التطرف المتشدد والاستهانة بالشعب العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً. وقد وصلت إلى المؤتمر في نهاية يومه الثاني، ولكن بقي أمامي أن أقدم خطابي الأساسي Keynote Speech عن العلاقات العربية الهندية ومستقبلها، خصوصاً في ضوء أحداث غزة. وقد كنت صريحاً في خطابي، وبخاصة عند الحديث عن تحول السياسة الخارجية الهندية نحو اسرائيل. ومن المدهش أن هذا التحول قد أتى في زمان ارتفعت فيه العلاقات الاقتصادية بين الهند والعالم العربي إلى مستويات عالية. وقفز حجم التبادل التجاري بين الدول العربية (وبخاصة منطقة الخليج وبشكل أخص مع المملكة العربية السعودية).

وفي عام 2013 بلغ التبادل 120 مليار دولار، ليقفز في عام 2023 إلى 240 مليار دولار. ولكي تزداد العمالة الهندية في دول الخليج من حوالى 6,5 ملايين عام 2013 لتبلغ أكثر من 10 ملايين عام 2023. وقِس على ذلك الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وارتفاع معدلات التبادل الثقافي والفني والتكنولوجي أضعاف ما كانت عليه قبل عقد من الزمان. من المفروض في الظروف الطبيعية أن يؤدي الارتفاع في معدلات التبادل الاقتصادي بكل أبعاده إلى زيادة التعاون والتقارب السياسي؛ ولكن هذا لم يحدث في العقد الأخير حين غيرت الهند من نموذجها المتبع في السياسة الخارجية من السعي لترسيخ مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والدفاع عن مصالح الدول النامية إلى نموذج لا يبحث عن التعامل مع العالم كمجموع، وبخاصة دول العالم الثالث، بل إلى دولة تبحث عن ترسيخ علاقاتها الثنائية. وقد أثرت النقطة بأن العلاقات الثنائية والتركيز عليها سيحول كثيراً من هذه العلاقات مع الدول إلى معادلة الصفر، أو أن مصلحة الهند عند تحققها مع دولة ما قد تؤدي إلى خسارة هذه المصالح مع دول أخرى. أما الأمر الثاني الذي أكده الباحثون الهنود، وكثير منهم يستحق الاحترام والتقدير بسبب عمق تفكيرهم وحكمتهم في الحوار، فهو أن لنا مصالح أساسية مع إسرائيل كنا نفتقدها بسبب تمسكنا بموقف الدفاع عن الحق الفلسطيني. وحصل هذا التحول عام 1990، أي بعد 13 عاماً من توقيع مصر معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، ولذلك فإن الموقف الهندي الذي ارتكز على قيادة حزب الكونغرس الهندي برئاسة جواهر لال نهرو والذي كان حليفاً وشريكاً للرئيس جمال عبد الناصر بعد مؤتمر باندونغ في إندونيسيا الذي عُقد في شهر إبريل/ نيسان عام 1955، ومضى عليه قرابة سبعين عاماً، وهو وقت طويل تغيرت فيه الهند وظروفها.

وفي عام 1992 كانت الولايات المتحدة القطب الدولي الأعظم والأوحد، خصوصاً أنها تمكنت عام 1991/1990 من إقناع مجلس الأمن بإصدار نحو 40 قراراً خلال أشهر ضد العراق دون أن يصدر عن الدول دائمة العضوية أي فيتو، وكلها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. والهند التي كانت قد بدأت مرحلة التصنيع والانتقال تدريجياً إلى التركيز على تكنولوجيا المعلومات والفضاء، حققت تجاهات باهرة في هذه المجالات، ورأت أن من الفضل التعاون مع الغرب وإسرائيل لأنها خرجت من قمقم الفقر وصارت دولة يُعتدّ بها. لكن الهند الأقرب إلى البراغماتيكية اليوم، تبحث أثر تحول العالم من أحادية القطبية إلى مرحلة جديدة جاهزة لإعادة التفكير في مصالحها حيال تحولها الواضح باتجاه إسرائيل. وفق الخبراء والهنود الدبلوماسيين الحاضرين، فإن هذا الأمر قد لا يخدم مصالحهم. وهذا التحول أمر فعلته أحداث غزة منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023. لقد كانت ردة الفعل الرسمية في الهند في بادئ الأمر هو إدانة هجوم حماس، ولكنهم الآن يتحدثون -ولو خلسةً- عن أن التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن تهزم من قبل تكنولوجيا يدوية قليلة الكلفة. والأمر الثاني الذي دفعهم إلى البدء في المراجعة، أن إسرائيل قد أسرفت إلى مستويات دنيئة من الجريمة، وأنها عرضت وجودها كله لمزيد من التحديات والمخاطر بدلاً من تعزيز أمنها. ومن ناحيته، أكد الجانب الهندي أن العرب يجب ألّا يتوقعوا من الهند أكثر مما يفعله العرب أنفسهم. فهم يقولون إن بعض الدول العربية طبّعت مع إسرائيل بموجب اتفاقات أبراهام، فلماذا ينكر ذلك على الهند طالما أنه يخدم مصالح الهند؟

وأكدوا في هذا السياق أن الهند تأخذ قراراتها وفقاً لما تراه يخدم مصالحها، فهي دولة عظمى وتسير نحو تبوّؤ المركز الثالث اقتصادياً عام 2030، وأنها أكثر دولة سكاناً، وأن مكانتها الدولية قد ترسخت ولا يمكن لأحد أن يعكس ذلك. ولكن نحن نريد أن نبقى دولة محترمة لها مبادئها. ونحن ضد الجرائم بحق المدنيين، ونحن لم نصوت ضد أي قرار يخدم مصلحة الفلسطينيين، وأن الهند تعاني من الإرهاب المرتبط بالحركات الإسلامية التي عانت منها كثير من الدول العربية مثل الأردن وسورية والعراق ودول عربية في شرق أفريقيا ودول إسلامية في غرب القارة.

وقال لي بعضهم موضحاً: «نحن عانينا من الإرهاب المتوشح بلباس الدين، ولكننا قطعاً لسنا ضد المسلمين. هناك هنود لهم آراء متطرفة حيال الإسلام. ومعظم الخلافات مع المسلمين الهنود تبعث من التعارض بين القوانين المدنية التي تسعى الهند لتطبيقها على جميع سكانها بغضّ النظر عن دياناتهم. ولكن تعدد الزوجات مثلاً نحن لا نقره ضماناً لحق النساء، ولكننا لا نمنع بناء المساجد، ولا نضايق بقوانينا لبس الحجاب أو الملابس الشرعية. والهند أكثر دول العالم تنوعاً في أقلياتها، ولغاتها، ولهجاتها، وعاداتها. وهناك ولايات لا تأبه إلا بسياسة الولاية نفسها، خصوصاً في الخمس ولايات الواقعة في أقصى جنوب الهند، مثل كيرالا، وتاميل نادو وغيرها. لكن الحكومة المركزية تريد بناء الهوية الهندوسية الجامعة دون الانتقاص من حقوق الحكومات المحلية وسكان الولايات المختلفة. وهذه معادلة صعبة». بالطبع، كانت لي تساؤلات عن هذه التفسيرات في موقف الحكومة الهندية، وهي أنهم لا يحاربون ثقافة السيخ في البنجاب، وقد قتلوا رئيسة الوزراء أنديرا غاندي، ولم يسموه عملاً إرهابياً.